من صفاته ولا بد من ان ينتهي الى ما يكون لخصوصه لذاته والا لزم التسلسل فالمراد فان قيل يجوز ان ينتهي الى العرض الذاتي الاول فلا يلزم تعدد الاعراض الذاتية ولو سلم فاللازم تعددها وهو غير مطلوب والمطلوب نوعها وهو غير لازم قلنا اللاحق بواسطة العرض الذاتي الاول ايضا عرض ذاتي فيلزم التعدد والصفات المتعددة في محل واحد متنوعة لا محالة ضرورة ان اختلاف اشخاص نوع واحد من الصفات انما هو باختلاف المحال **قوله** ولانه يلزم عطف احد المضمونين الكلام السابق اي وان كان الخبر هو ما لا لانه يستلزم استكمال الواصف الحقيقي في صفاته بالغير وهو محال لانه نوجب النقصان في ذاته والاحتياج في كماله وفيه نظر لانه انما يلزم لو كان الامر المنفصل وظاهره غير لازم لجواز ان يكون لحوق البعض الآخر لصفته وان اريد اعم من المنفصل والصفة فلا نسلم ان احتياج بعض الصفات الى بعض يوجب النقصان في الذات كيف والخلق يتوقف على العلم والقدرة **قوله** فنضع نفرع على قوله فيبحث عن كذا وكذا يعني بسبب ان البحث في هذا الفن انما هو عن احوال الادلة والاحكام نضع الكتاب اي مقاصده على قسمين والا فمحث التعريف والموضوع ايضا من الكتاب بعد انه خارج عن القسمين لكونه غير داخل في المقاصد والقسم الاول مرتب على اربعة اركان لان الادلة الاربعة الكتاب ثم السنة ثم الاجماع ثم القياس **قوله الركن الاول في الكتاب** وهو في اللغة اسم للمكتوب غلب في عرف الشرع على كتاب الله المثبت في المصاحف كما غلب بهم في عرف اهل العربية على كتاب سيبويه والقرآن في اللغة مصدر بمعنى القراءة وفي عرف العام على المجموع المعين من كلام الله المنزل على النبي العربي المكتوب في المصاحف المنقول الينا نقلا متواترا بلا شبهة وهو هذا المعنى اشهر من لفظ الكتاب واظهر فلذا جعل نفس له حيث قيل الكتاب هو القرآن المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول الينا نقلا متواترا بلا شبهة على ان القرآن تفسير للكتاب وباقي الكلام تعريف للقرآن وتميمه له عما يشتبه به ان المجموع تعريف للكتاب لما تقرر في المحدود في الحد ولان القرآن مصدر بمعنى المقروء ويشمل كلام الله وغيره على ما توهم البعض لانه مخالف للعرف بعيد عن الفهم وان كان

صحيحا في اللغة والمشايخ وان كانوا لا يناقشون في ذلك لانه لا وجه لحمل كلامهم عليه مع ظهور الوجه الصحيح المقبول عند الكل ولان له هذا الوجه صرح المصنف بحرف التفسير وقال اي القرآن وهو ما نقل الينا بين دفتي المصاحف نقلا متواترا تم كل من الكتاب والقرآن يطلق عندنا لاصوليين على المجموع وعلى كل جزء منه لانهم يحثون عند من حيث انه دليل على الحكم وذلك كآية آية لا مجموع القرآن فاحتاجوا الى تحصيل صفات مشتركة بين الكل والجزء مختصة بهما كونه معجزا منزلا على الرسول مكتوبا في المصاحف منقولا بالتواتر فاعتنى في تفسير بعضهم جميع الصفات لزيادة التوضيح وبعضهم الاقتصار على الاعجاز لان الكتابة والنقل ليسا من اللوازم لحقوق القرآن بدونهما في زمن النبي عليه السلم وبعضهم الاقتصار على الكتابة والنقل لان المقصود تعريف القرآن لمن لم يشاهد الوحي ولم يدرك زمن النبوة وهذا انما يعرفونه بالنقل والكتبة في المصاحف ولا يتفكك عنهما في زماننا فنسبة اليهما نسبة اللوازم البينة ولا شك ان كل جزء المعجز هو السورة او مقدارها اخذا من قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله والمصنف اقتصر على ذكر النقل في المصاحف تواترا لحصول الاحتراز بذلك عن جميع ما عدا القرآن لان سائر الكتب السماوية وغيرها والاحاديث الالهية او النبوية وسنسوخ التلاوة لم ينقل شيء منها بين دفتي المصحف لانه اسم لهذا المعهود المعلوم عند الناس حتى الصبيان والقرآت الشاذة لم تنقل بطريق التواتر بل بطريق الآحاد كما اختص مصحف ابي والشهرة كما اختص مصحف ابن مسعود فلا حاجة الى ذكر الانزال والاعجاز ولا الى تاكيد التواتر بقولهم بلا شبهة لحصول المقصود بدونها واما الشبهة والمشهور من مذهب ابي حنيفة رحمه الله على ما ذكر في كثير من كتب المتقدمين انها ليست من القرآن لانها تواتر بعض آية من سورة النمل وقولهم بلا شبهة احتراز عنها الا ان المتاخرين ذهبوا الى ان الصحيح من المذهب انها في اوائل السور آية من القرآن انزلت للفصل بين السور دليل انها كتبت في المصاحف بخط القرآن من غير انكار من السلف وعدم جواز الصلوة بها انما هو للشبهة في كونها آية تامة وجواز تلاوتها للجنب فالحابس انما هو على قصد التيمن والتبرك كما اذا قال الحدث العالم بفضل الله على فضل المشكر دون التلاوة وعدم تكفير منكر كونها من القرآن في غير سورة النمل